لم تقع الباء في القرآن إلا في ! ! لقمان 13 مع احتمال تعلقها ب لا تشرك وقدم غيره الباء لأنها الأصل لأنها صلة أحلف وأقسم ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو بك لأفعلن قوله (ولام القسم) وهي المختصة با في الأمور العظام .

قهستاني أي لا تدخل على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكي فتحها كما في حواشي شرح الأجرومية .

وفي الفتح ولا تستعمل اللام إلا في قسم متمن معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة ف ما غربت الشمس حتى خرج وقولهم ما يؤخر الأجل فاستعمالها قسما مجردا عنه لا يصح في اللغة إلا أن يتعارف كذلك وقول الهداية في المختار عما في بعض النسخ احتراز عما عن أبي حنيفة أنه إذا قال علي أن لا أكلم زيدا ليست بيمين إلا أن ينوي لأن الصيغة للنذر ويحتمل معنى اليمين اه قوله (وحرف التنبيه) المراد به هنا محذوف الألف أو ثابتها مع وصول ألف ا وقطعها كما في التسهيل لابن مالك .

قوله (همزة الاستفهام) هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز كذا في الدماميني على التسهيل ح .

الظاهر أن الجر بهذه الأحرف لنيابتها عن أحرف القسم ط .

قوله (وقطع ألف الوصل) أي مع جر الاسم الشريف ح أي فالهمزة نابت عن حرف القسم وليس حرف القسم مضمرا لأن ما يضمر فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيحتمل الوجهين أما عند عدم الابتداء كقولك يا زيد ا لأفعلن فإن قطعتها كان مما نحن فيه وإلا فهو من الإضمار فافهم .

قوله (والميم المكسورة والمضمومة) وكذا المفتوحة فقد نقل الدماميني فيها التثليث .

وفي ط لعلهم اعتبروا صورتها فعدوها بين حروف القسم وإلا فقد سبق أنها من جملة اللغات في أيمن ا كمن ا قوله ( ) بكسر لام القسم وجر الهاء كما قدمناه فافهم .

قوله (وها ا) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح .

قوله (م ا) بتثليث الميم كما قدمناه والهاء مجرورة .

قوله (وقد تضمر حروفه) فيه أن الذي يضمر هو الباء فقط لأنها حرف القسم الأصلي كما نقله القهستاني عن الكشف والرضي وأراد بالإضمار عدم الذكر فيصدق بالحذف .

والفرق بينهما أن الإضمار يبقى أثره بخلاف الحذف .

قال في الفتح وعليه ينبغي كون الحرف محذوفا في حالة النصب ومضمرا في حالة الجر لظهور

أثره وقوله في البحر قال تضمر ولم يقل تحذف للفرق بينهما إلخ يوهم أنه مع النصب لا يكون حالفا وليس كذلك ولذا قال في النهر إنه بمعزل عن التحقيق لأنه كما يكون حالفا مع بقاء اثر يكون أيضا حالفا مع النصب بل هو التكثير في الاستعمال وذاك شاذ اه أي شاذ في غير اسم ا تعالى فافهم .

قوله (بالحركات الثلاث) أما الجر والنصب فعلى إضمار الحرف أو حذفه مع تقدير ناصب كما يأتي أما الرفع فقال في الفتح على إضمار مبتدأ والأولى كونه على إضمار خبر لأن الاسم الكريم أعرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير ا قسمي أو قسمي ا اه .

قوله (وغيره) أي ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجر أي بالنصب والرفع أما الجر فلا لأنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا في موضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو لأفعلن .

قوله (بنصبه بنزع الحافض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف اتصل الفعل به إلا أن يراد عند انتزاع الخافض أي بالفعل عنده كذا في الفتح أي فالباء في بنزع للسببية لا صلة نصبه لأن النزع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل يتعدى بنفسه توسعا بسبب نزع الخافض كما في ! ! الأعراف 150 أي عن أمره ! ! التوبة 5 أي عليه قوله (وجره الكوفيون) كذا حكي الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظر فيه بأنهما أي